

# البلورة السحرية

نظرة على الاتجاهات العامة وأوجه عدم اليقين يمكن أن تساعد في الإعداد لمواجهة التحديات الاقتصادية في المستقبل

كالبانا كوتشار، ويان سان، وإيفريديكي تسونتا، ونيكلاس وستيليوس

تشخ بعض الأسواق الصاعدة، بما في ذلك الصين، قبل أن تحقق الثراء وذلك بسبب تراجع عدد السكان. غير أنه سيتعين على عدد كبير من الاقتصادات النامية، ولا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، توليد فرص عمل للداخلين الجدد في سوق العمل مع التزايد السريع الحاصل في أعداد السكان. ويمكن أيضا أن تؤثر الأنماط الديمغرافية المتغيرة على مستويات الادخار والاستثمار لدىفرادى البلدان وتبدل التدفقات المالية وتدفقات العمالة على مستوى العالم في المستقبل.

## قوة عالمية واحدة؟ لم يعد الأمر كذلك

يشهد العالم حاليا تحولا في القوة من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. مع تزايد نفوذ المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والمدن على الصعيدين الوطني والدولي.

فقد كانت الاقتصادات المتقدمة تمثل ثلثي إجمالي الناتج المحلي العالمي (على أساس تعادل القوى الشرائية) في عام ١٩٩٢ غير أن إسهامها تناقص إلى أقل من نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول عام ٢٠١٢ (تقرير صندوق النقد الدولي). مع ظهور مدن كمراكز للقوة — حيث يتولد اليوم نحو ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٦٠٠ مركز حضري (دراسة 2011، McKinsey).

”جميع التنبؤات مخطئة، وتلك واحدة من أوجه اليقين القليلة التي منحت للإنسان“

— ميلان كونديرا

الاقتصاد العالمي سلسلة من التحولات تخضع المستقبل لقدرة لا يستهان به من أوجه عدم اليقين والتعقيد وعدم القدرة على التنبؤ. وبعض هذه التحولات دوري، مثل التعافي من الأزمة المالية العالمية؛ والبعض الآخر أطول أجلا وذو طابع هيكلية أكبر. مثل التطورات الديمغرافية والزيادة السريعة في الترابط. وتتفاعل هذه التحولات في تشكيل المستقبل، بما يجعل استقراء الأوضاع من الماضي عدسة غير موثوقة للنظر إلى المستقبل.

وعلى خلفية الأزمة المالية العالمية، بدأ صندوق النقد الدولي في العام الماضي في بذل جهود تهدف إلى تحسين مواءمة تركيزه في الأجل القصير على إدارة التحول من مرحلة الأزمة إلى منظورات طويلة الأجل. وتركزت الجهود على تحديد التيارات الأساسية وما يتصل بها من أوجه عدم اليقين التي ستشكل العالم الذي نعيش فيه على مدى العقود القادمة. وهناك أهمية بالغة لفهم طبيعتها وسرعتها وكذلك طريقة تفاعلها — وهو أمر مهم — للاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل والتيقظ للمخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى أزمات جديدة.

وبالطبع، فإن تحديد الاتجاهات العامة وأوجه عدم اليقين التي يمكن أن تشكل مستقبل الاقتصاد العالمي هو مهمة عسيرة أيضا. وقد قام فريق خبراء الصندوق، بعد مشاورات داخلية وخارجية مستفيضة، بتضييق تركيزه على بضعة عوامل حاسمة هي الجوانب الديمغرافية، ونشر القوة، واستمرارية الموارد والبيئة، والترابط، والتفاوت في الدخل. وقد ارتئي أن لهذه العوامل أهمية خاصة للصندوق وأعضائه بما لها من تأثير كبير محتمل على استمرارية النمو الاقتصادي واستقراره. ولا ينبغي تفسيرها على أنها تنبؤات بشأن المستقبل، ذلك أن تطورها عبر الزمن هو أيضا أمر غير مؤكد.

## الضغوط الديمغرافية

يتوقع أن يزداد عدد سكان العالم ليتجاوز ٨ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ وأن يبلغوا سن الشيخوخة بمعدل غير مسبوق؛ وللمرة الأولى في التاريخ، سيفوق عدد الأشخاص الذين في سن ٦٥ أو أكبر عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات بحلول عام ٢٠٢٠ (NIA, 2007). ففي جميع مناطق العالم، عدا منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، سيزيد عدد السكان المسنين على عدد السكان في عمر العمل، مما يرفع من التكاليف المتصلة بالعم. وفي الوقت نفسه، فإن الزيادة في العمر المتوقع تعني أن الأشخاص يستطيعون العمل لفترة أطول. وربما

والتفاعل بين انعدام المساواة والاستقطاب السياسي، مما يجعل توافق الآراء حول سياسات إعادة توزيع الدخل أكثر صعوبة. ويشكل استمرار تفاوت الدخل خطرا على النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي.

### تحديات المستقبل

كيف ستتطور هذه الاتجاهات العامة وأوجه عدم اليقين وتتفاعل وتشكل الاقتصاد العالمي في المستقبل؟ بمساعدة أداة تحليل السيناريوهات — إحدى أدوات الإدارة كثيرا ما تستخدم في مجال الإدارة لبناء سيناريوهات المستقبل لأغراض وضع الاستراتيجيات — لا نجد صعوبة في افتراض مستقبل تتزايد فيه التوترات والمخاطر بأبعاد مختلفة، وتتطور بشكل فجائي أكبر، وتتراكم بعضها فوق

## السلع العامة العالمية ستكون ضرورة لا غنى عنها

بعض، بشكل يتحدى قدرتنا على تحقيق حالة مستمرة من الاستقرار والرخاء المشترك. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يشير الترابط ونشر القوة إلى مستقبل يتسم بقدر متزايد من التكامل وكذلك من التجزؤ السياسي والاجتماعي، مع وجود انعكاسات عميقة على التعاون في مجال السياسات على مختلف المستويات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع مستويات المعيشة، ولكنه يمكن أن ينشئ أيضا تكاليف بيئية واجتماعية وسياسية، فتضيق بعض منافعه وبالتالي استمراره.

ويمثل المستقبل بتعقيداته وأوجه عدم اليقين فيه فرصا وتحديات لصندوق النقد الدولي وأعضائه. فالسلع العامة العالمية — بما في ذلك، على سبيل المثال، اتساع شبكة الأمان المالي العالمية في عالم أكثر ترابطا وإيجاد حل عالمي لتغير المناخ — ستكون ضرورة لا غنى عنها. ويجب أن يواصل الصندوق تطبيق اختصاصاته الثابتة — تأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي — على هذه الظروف والطلبات المتغيرة.

وقد لاحظ الناشط الأمريكي في مجال الحقوق المدنية، مالكولم إكس، أن المستقبل ملك لأولئك الذين يعدون له اليوم. وفي مثل هذا الوقت الذي تسوده التغيرات والتحولات، ربما تكون هذه المقولة أصدق من أي وقت مضى. ■

كالبانا كوتشار نائب مدير، ويان سان نائب رئيس وحدة، وإيفريديكي تسونتا ونيكلاس وستيليوس اقتصاديان أولان، وجميعهم في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة.

المراجع:

- Goddard Institute for Space Studies (GISS), 2012, *Surface Temperature Analysis* (New York).
- International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook database* (Washington, various years).
- McKinsey Global Institute, 2011, *Urban World: Mapping the Economic Power of Cities* (Seoul, San Francisco, London, Washington).
- National Institute on Aging (NIA), 2007, *Why Population Aging Matters: A Global Perspective* (Washington).
- United Nations (UN), 2013, *International Migration and Development: Contributions and Recommendations of the International System* (New York).

غير أن ديناميكية التحولات التي ستحدث مستقبلا في توزيع القوة تفتقر إلى الوضوح. فمسار النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قد يكون متفاوتا، ويمكن اختبار القوة المتزايدة للمدن والجهات الفاعلة من غير الدول مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية. وسواء كان نشر القوة سيزيد من قدرة المجتمع العالمي على التعاون ومعالجة المشكلات المشتركة أو ينتقص منها فذلك مسألة ستكشف عنها الأيام. ويتيح تحول القوة من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فرصة كبيرة للحفاظ على الاستقرار العالمي وتعزيز صلابة الاقتصادات وإمكانات النمو مع تزايد عدد البلدان التي تشارك بحصة في الرخاء العالمي المشترك. وفي الوقت نفسه، يمكن أيضا أن يسفر تعدد الأطراف الفاعلة، بمصالحها المتنوعة، عن زيادة الصراعات وزعزعة الاستقرار أو جمود السياسات وانعدام الفعل.

### إنقاذ الكوكب

أدت زيادة أسعار السلع الأولية وزيادة تقلبها خلال العقد الماضي إلى تجدد المخاوف بشأن ندرة الموارد الطبيعية. والدلائل على حدوث تغير في المناخ أخذة في التزايد أيضا، مع وجود توقعات بأن التأثير سيتجاوز حدود البلدان بكثير: فقد بلغت درجات الحرارة أعلى معدلاتها خلال ١٢ عاما منذ عام ١٩٩٧، إلى جانب ارتفاع في مستويات البحار وذوبان الجبال الجليدية (دراسة GISS, 2012). وما لم تتخذ إجراءات تصحيحية الآن، ستخضع الموارد الطبيعية كالماء والبيئة لضغوط متزايدة نتيجة لتزايد سكان العالم وتزايد الدخل. ويرجح أن يكون لندرة الموارد وتدهور البيئة تأثير غير متكافئ على الاقتصادات النامية. وقد كان الابتكار التكنولوجي أداة مفيدة في الماضي ولكنه قد لا يكون كافيا للتصدي لتحقيق التوازن بين دعم النمو وحماية البيئة. وتوجد الآن ضرورة لاتخاذ تدابير منسقة وفي حينها لتجنب العواقب التي يمكن أن تكون وخيمة والتي يرجح أن تحدث في النصف الثاني من هذا القرن.

### الجميع في نفس القارب

كانت الأزمة المالية العالمية بمثابة إنذار. فقد أصبح العالم الآن أكثر تكاملا بطريقة تزداد تعقيدا، على نحو يسهل انتشار كل من الرخاء والمخاطر. وتزايدت الروابط التجارية والمالية بين البلدان بصورة حادة، مع بلوغ حجم الصادرات العالمية حاليا ستة أضعاف ما كان عليه منذ عقدين مضيا (IMF). وتزايد انتشار شركات الوساطة المالية من خلال شبكات الشركات التابعة والفروع، وأصبحت الشركات عالمية بوتيرة متزايدة. وتزايدت أيضا تدفقات العمالة؛ فعدد الأشخاص الذين يعيشون اليوم خارج أوطانهم — ٢٣٢ مليون شخص — أكبر من أي وقت مضى، ويمثل زيادة نسبتها ٢٣٪ مقارنة بعددهم في عام ٢٠٠٠ (UN, 2013). وأتاحت التكنولوجيا فرصا أكبر للحصول على المعلومات وزادت من سرعة نقل البيانات ومعالجتها.

ويرجح أن يتواصل نمو الترابط، ولكن يوجد قدر كبير من عدم اليقين بشأن وتيرته وطبيعته وانعكاساته على المخاطر. وبينما يعود هذا الترابط بالنفع على الاقتصاد العالمي، فمن الممكن أن يؤدي إلى تراكم المخاطر النظامية وتيسير انتقال الصدمات ورفع التكاليف المحتملة للأزمات. ومن غير الواضح ما إذا كان فهمنا للترابط سيلحق بوتيرته المتزايدة دوماً وبطبيعته.

### تقاسم الرخاء

تزايد تفاوت الدخل بدرجة كبيرة على مدى العقود القليلة الماضية. فقد أدت العولمة والتقدم التكنولوجي إلى انتشار مليارات الأشخاص من هوة الفقر ولكنهما أسهما أيضا في زيادة تفاوت الدخل. وهناك أسباب كثيرة للاعتقاد بأن تفاوت الدخل سيستمر، بالنظر إلى قصوره الذاتي